

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



رَبِّهِمْ أَسْمَاءُ بِنْتُ أَبِي إِسْحَاقَ

الرقم

التاريخ

الموافق

## خطة ديوان التشريع والرأي

لبناء قدرات العاملين على دراسة التشريعات

## كلمة ديوان التشريع والرأي

ورقة عمل مقدمة في

ندوة صياغة التشريعات

والهيئات الرقابية على جودة التشريعات

عمان، ٢٠٠٨

عمل ديوان التشريع والرأي منذ إنشائه بموجب نظام ديوان التشريع رقم (٨٣) لسنة ١٩٧٤ على توحيد الصياغة التشريعية في البلاد ، باعتباره من الجهات المكلفة بصياغة التشريعات ، مما أسهم في ترسيخ المفاهيم والمبادئ القانونية، إذ يقوم الديوان في سبيل مباشرة اختصاصاته بمراعاة كافة الضوابط والخطوات المتعلقة بالصياغة التشريعية ، من عدم مخالفة أحكام الدستور أو التعارض بين التشريعات المختلفة، وكذلك عدم مخالفة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والبحث في مدى ملائمة التشريعات والحاجة إليها .

التطورات التي مر بها ديوان التشريع والرأي :-

بعد مضي ما يقارب الثلاثين عاماً ونيف على تأسيس "ديوان التشريع" ومن منطلق التجربة العملية التي مر بها ، فقد صدر نظام جديد لديوان التشريع والرأي برقم (١) لسنة ١٩٩٣ سمّي (نظام ديوان التشريع والرأي) تضمن الكثير من التغييرات والتعديلات التي تطلبتها تلك التجربة ومن اهم هذه التعديلات :-

اولاً : الاشتراط بأن يكون من يعين رئيساً للديوان او مستشاراً فيه من ذوي الاختصاص الجامعي في الحقوق ، والخبرة العملية في ممارسة الاعمال القانونية في الوزارات والدوائر الحكومية او الاعمال القضائية او ممارسة المحاماة او تدريس القانون في الجامعات على ان لا تقل عن خمس عشرة

سنة بعد الحصول على الشهادة الجامعية الاولى بالنسبة لرئيس الديوان  
واثنى عشرة سنة للمستشار.

ثانياً : يمارسُ رئيسُ الديوانِ صلاحياتَ الوزير في ادارةِ الشؤونِ المتعلقةِ بالديوانِ  
ويتولى اقدمُ المستشارين في الديوانِ صلاحياته عند غيابه او شغور مركزه.

ثالثاً : يعتبرُ رئيسُ الديوانِ مستشاراً لغايات تطبيق احكام هذا النظام ، ولا تعطيه  
تلك الصفة رأياً مرجحاً في التوصيات التي يصدرها الديوان.

رابعاً : ومن المهام التي انيطت بديوان التشريع والرأي ما يلي :-

أ . دراسة مشروع التشريع الذي يقدم اليه، وتدقيقه وابداء الرأي فيه وتعديل  
احكامه واعادة صياغته.

ب. وضع اي مشروع يكلفه رئيس الوزراء باعداده، وللديوان المبادرة الى اقتراح  
اي مشروع او اقتراح تعديل اي تشريع قائم.

ج. المساهمة في تحديث التشريعات في المملكة وتطويرها واعداد البحوث  
والدراسات وعقد الندوات والمحاضرات .

د. ابداء الرأي في الاستشارات القانونية التي تُقدم الى رئيس الوزراء او الى  
الديوان مباشرة من الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة  
والسلطات المحلية ، وذلك فيما يُعرضُ عليها من حالات اثناء قيامها باعمالها  
او فيما يقع بينها من تباين في وجهات النظر ، والاجتهاد في الامور المتعلقة  
بمهامها وصلاحياتها ، والاختلاف في تطبيق النصوص القانونية.

هـ. صياغة القرارات والتعليمات التنظيمية ذات الطابع العام التي يصدرها مجلس الوزراء ، ووضعها في الإطار القانوني المناسب بناءً على طلب رئيس الوزراء.

و. أي مهام أخرى تُعرض عليه مما له علاقة بالتشريع أو المسائل ذات الطابع القانوني.

خامساً : اضعاف طابع العمل المؤسسي بإيجاد الهيئات التالية :-

أ . هيئة التشريع برئاسة رئيس الديوان وعضوية جميع المستشارين فيه ، وتختص بدراسة وإعداد جميع التشريعات المعروضة على الديوان او التي يكلفه بها رئيس الوزراء ، ولرئيس الديوان دعوة من يراه من القانونيين لحضور اجتماعات هذه الهيئة حسب مقتضى الحال، وله تشكيل هيئات قانونية متخصصة ضمن هذه الهيئة وفقاً لمتطلبات العمل في الديوان ، لدراسة مشاريع ذات طبيعة معينة بعدد لا يقل عن مستشارين اثنين وقانوني واحد في كل هيئة.

ب. هيئة تحديث التشريعات وتطويرها برئاسة المستشار الذي يسميه رئيس الديوان وعضوية العدد اللازم من القانونيين يتم اختيارهم لهذه الغاية بقصد تحديث التشريعات النافذة المفعول وذلك بالتنسيق والتعاون مع الجهات الرسمية المعنية.

ج. هيئة الاستشارات القانونية وتختص بإبداء الرأي في الاستشارات القانونية التي تقدم إلى رئيس الوزراء او إلى الديوان مباشرة من الوزارات والدوائر

الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة والسلطات المحلية ، وتُعقد اجتماعاتها برئاسة رئيس الديوان وعضوية من يدعوهُ من المستشارين والقانونيين وفقاً لنوعية وطبيعة الاستشارة المعروضة عليه .

وفي عام ٢٠٠٢ تم تعديل نظام ديوان التشريع والرأي مما رتب النتائج

الايجابية التالية :-

اولا : منح ديوان التشريع والرأي الاستقلال المالي والاداري وارتباطه المباشر مع رئيس الوزراء .

ثانيا : تعزيز الجهاز الفني في الديوان بتعيين الحقوقيين من ذوي الكفاءة والخبرة كمساعدين للمستشارين وباحثين قانونيين لتوفير جهاز فني متخصص مستقر ومستمر في عمل الديوان من خلال التدرج الزمني في اشغال وظائف الديوان الفنية .

ثالثا : زيادة الكادر الإداري في الديوان وجهاز الخدمات المساندة لعمل المستشارين والجهاز الفني من القانونيين العاملين لديه .

رابعا : احداث (وحدة المعلومات التشريعية) ضمن جهاز الديوان لبناء قاعدة معلومات تشريعية متطورة تعتمد على الحداثة في مجال الحاسوب لتوفير مرجعية علمية ميسرة لجميع التشريعات في المملكة .

ولمقاصد توثيق هذه المعلومات وحفظها وتوفيرها للكافة بسهولة ، فقد تم بالتعاون مع (مركز المعلومات الوطني) في المملكة وتحت اشرافه انجاز

(مشروع حوسبة التشريعات الاردنية) اذ شمل جميع القوانين والانظمة  
والقرارات التفسيرية والمبادئ القانونية المستخلصة من اجتهاد المحاكم  
توخياً لتحقيق اهداف عديدة من أهمها :

- تسهيل عمل الوزارات والمؤسسات الرسمية ورجال القانون من قضاة ومحامين  
ومستشارين .

- تسهيل مراجعة القوانين والانظمة والقرارات المتعلقة بأي موضوع .

- توفير المعلومات الوافية عن التشريعات الاردنية بهدف تطويرها وتحديثها .

- دعم جهود البحث الأكاديمي الخاصة في التشريعات .

- الكشف عن اي تناقض او ازدواجية في التشريعات من خلال سهولة الوصول  
اليها آلياً .

وقد حقق انشاء (وحدة المعلومات التشريعية) في الديوان بعد تزويده

بالكفاءات الفنية اللازمة بناء قاعدة للبيانات والمعلومات التشريعية المطلوبة

شملت :-

- الدستور والانظمة الصادرة بمقتضاه وقرارات المجلس العالي لتفسير الدستور .

- القوانين والانظمة الصادرة بمقتضاها وقرارات الديوان الخاص بتفسير القوانين .

- التعليمات التنفيذية والتنظيمية الصادرة استنادا الى القوانين والانظمة .

ولقد شكلت قاعدة المعلومات التشريعية تطوراً هاماً في مجال التشريع

الاردني لجميع الجهات ذات العلاقة من وزارات ومراكز بحث علمي. على ان تربط

هذه القاعدة مستقبلاً مع مجلس الأمة، اعياناً ونواباً، ومع وزارة العدل والمجلس القضائي ، ويمكن لأي شخص طبيعي او معنوي ان يستفيد منها من خلال الاطلاع على الموقع الالكتروني ( www.lob.gov.jo ) .

وتنفيذاً لتوجيهات جلاله الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حفظه الله، واستمراراً للنهج الذي اتبعته الحكومات في تعزيز مبادئ الحاكمية الرشيدة، وتطبيقاً لمبدأ الشفافية الحكومية أطلق دولة رئيس الوزراء الموقع الالكتروني التفاعلي الخاص بمسودات التشريعات في ديوان التشريع والرأي، مما يسمح للمواطنين الاطلاع على مسودات مشاريع القوانين والأنظمة وابداء الرأي حولها ويوفر مواكبة تشريعية كفوة تتسم بمنتهى الوضوح ، وذلك من خلال الاطلاع على الموقع الالكتروني الخاص ( www.lob.jo ) .

بناءً القدرات :-

ان المتأمل لسياسة ديوان التشريع والرأي يجده حريصاً على الارتقاء بكوادره تأهيلاً وتدريباً ، وليكون بمقدورهم الاطلاع على كافة المواقع الالكترونية القانونية المتخصصة فقد تم تزويد جميع العاملين في الديوان بأجهزة حاسوب حديثة ذات مواصفات فنية عالية ، والى جانب هذا تم ابتعاث عدد من المستشارين والمساعدين والباحثين القانونيين والإداريين لنيل درجتي الماجستير والدكتوراة.

وضمن اطار البرنامج التأهيليّ التدريبيّ المستمر الذي يتيح الفرصة للقانونيين للاطلاع على تجارب الدول والاستفادة منها وتوظيفها في خدمة العملية التشريعية ، فقد تم ايفاد عدد كبير من العاملين في الديوان في دورات تدريبية لزيادة الالمام باللغة الانجليزية ، كما تم الاتفاق مع بعض المعاهد والمراكز القانونية المتخصصة في الولايات المتحدة الأمريكية لإيفاد المستشارين ومساعدتهم والباحثين القانونيين للحصول على دورات تدريبية متخصصة بإعداد مسودات التشريعات والصياغة التشريعية ، واثرت التشريعات على البيئة الاجتماعية والاقتصادية، وستغادر المملكة أول مجموعة في بداية شهر حزيران القادم.

وضمن الاطار ذاته تم ايفاد العاملين للمشاركة في دورات تدريبية قانونية عُقدت في المنظمة العربية للتنمية الإدارية (جامعة الدول العربية) في جمهورية مصر العربية، بالاضافة الى البرنامج التدريبي الذي يخضع له الباحثون القانونيون، ومن مشتملات هذا البرنامج توفير المناقشات وحضور جلسات اللجان التي يعقدها المختصون بالديوان لدى مراجعة او إعداد مشروعات التشريعات.

ويعمل ديوان التشريع جاهداً لاصدار مجلة قانونية فصلية متخصصة تحت اسم (رسالة التشريع).

ان من أهم عوامل بناء قدرات العاملين في مجال التشريع موضوع الاطلاع على المستجدات في تشريعات الدول المتقدمة، وحيث ان التشريع لن يكون بمعزل عن المناهج القانونية والتشريعية العالمية التي تتناول نفس الموضوع ومن هذا

المنطلق يسعى الديوان الى ايجاد وحدة لترجمة التشريعات الأجنبية الى اللغة العربية، وكذلك التشريعات الأردنية الى اللغة الاجنبية .

ولما كانت اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة الأردنية دستورياً، وبهذه اللغة تُصاغ جميعُ تشريعاتها، فإن من التطلعات التي يأملُ الديوانُ تحقيقها، استقطابُ من يملك ناصية آداب هذه اللغة وبلاغتها، وقواعدها.

وفي الختام، ان الديوان يُعتبرُ هذا الملتقى جهداً مشكوراً نحو العمل المخلص الجاد لتحقيق الريادة في مجال انجاز التشريعات بكفاءة واهلية وعلى نحو يواكب التطورات الفنية والتقنية بأصول الصياغة التشريعية وبناء قدرات أفضل للعاملين في إدارة التشريع.

شكراً لإصغانكم...

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته